

كلمة رئيس ديوان الرقابة المالية والإدارية المستشار إياد تيم في مؤتمر الديوان الثالث "أحداث الفارق في حياة المواطن" ..

بسم الله الرحمن الرحيم

دولة الدكتور الاستاذ رامي الحمد الله ممثل فخامة الرئيس محمود عباس حفظه الله – رئيس مجلس الوزراء.
حضرة السيد توماس نيكلاسون – ممثل الاتحاد الأوروبي المحترم.
أصحاب المعالي والعطوفة والسعادة المحترمين.
الأخوات والإخوة الحضور مع حفظ الألقاب والمسميات المحترمين

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،

بالأصالة عن نفسي، ونيابة عن أسرة ديوان الرقابة المالية والإدارية، أشرف بالترحيب بكم في فعاليات المؤتمر السنوي الثالث لديوان الرقابة المالية والإدارية، الذي جاء تحت عنوان "دور ديوان الرقابة المالية والإدارية في أحداث الفارق في حياة المواطن" شاكراً ومقدراً لكم هذه المشاركة والشكر موصول إلى جميع المتحدثين والمشاركين في المؤتمر، متمنياً لهم ولأعمال المؤتمر النجاح والتوفيق.

لا يفوتني في هذا المقام وبالوكالة عن جمعكم الكريم ان اتوجه بالتحية والتقدير لأسرانا اليواصل خير ابنا الوطن الذين يخوضون معركة الأمعاء الخاوية ضد ارهاب واجراءات الاحتلال الاسرائيلي من اجل كرامتنا وكرامة هذه الامة ، والذين يسطرون ارواح ملاحم البطولة ويرسمون بأجسادهم خارطة الوطن إنهم احرارٌ رغم قيدهم، وانهم باقون في وجداننا كأشجار الزيتون، وستكون معركتهم متوجه بالنصر والكرامة وسيبزع فجر الحرية بفعلهم ودعم كل حر لهم انشاء الله.

الاخوات والاخوة الكرام،،،

ان الدعم والمتابعة والاهتمام الذي يوليه فخامة رئيس دولة فلسطين محمود عباس لديوان الرقابة مكنت الديوان من القيام بأعماله خلال السنوات السابقة وعقد مؤتمره الثالث هذا الذي تشاركونا إياه، واني ومنذ توليت هذه المهمة حرصت على التواصل مع سيادة الرئيس باعتبار سيادته صاحب الولاية العامة على كافة سلطات الدولة والحريص على بناء دولة المؤسسات والقانون.
كما أن الحكومة الفلسطينية برئاسة دولة رئيس الوزراء الاستاذ الدكتور رامي الحمد الله قدمت للديوان كل الدعم والمساندة في مباشرة أعماله وإنفاذ التوصيات التي يصدرها وان الديوان تلقى خلال هذه الفترة تجاوبا ودعما من كافة أطراف الإدارة الفلسطينية من معالي السادة الوزراء ورؤساء الاجهزة الامنية حامية الامن والاستقرار في الدولة، ومن رؤساء المؤسسات العامة، ومن كافة الجهات الرسمية وغير الرسمية، كما جمعت الديوان علاقات مميزة مع منظمات العمل الاهلي ومكونات الحكم المحلي في كافة المناطق.

الاخوات والاخوة الكرام،،،

ينعقد مؤتمرنا ودولة فلسطين تخطو خطواتٍ كبيرة، ونوعيةً على طريق تعميق وتوسيع نطاق الجاهزية الوطنية لقيام الدولة، وفي ظل اصدار الحكومة الفلسطينية لأجندة السياسات الوطنية تحت عنوان (المواطن اولاً) والتي تضع في صلب أولوياتها تحسين جودة الخدمات المقدمة للمواطنين، وتعزيز استجابة المؤسسات العامة لاحتياجاتهم، مع ضمان المساواة والعدالة في الوصول والحصول على هذه الخدمات، بالتزامن مع مواصلة تعزيز فعالية الحكومة القائمة على المساءلة والشفافية والاستثمار الأمثل للموارد المتاحة ، والقيام بكل ما من شأنه تعزيز ثقافة احترام القانون، من خلال نظم فاعلة وقادرة على تحقيق الرؤية الوطنية الشاملة والتطلعات المشروعة ، وانطلاقاً من مسؤولية الديوان القانونية والمراجعات التي يجريها باستمرار لآليات عمله، وضع هذه التوجهات في صلب خطته الاستراتيجية للأعوام 2017 / 2021 تحت عنوان (نحو أحداث

فارق في حياة المواطن).

الاخوات والاخوة الكرام،،

لقد شهد هذا العام إنجازاً كبيراً ومهماً لدولة فلسطين بانضمام ديوان الرقابة المالية والإدارية إلى المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (الانتوساي) وحصوله على العضوية الكاملة فيها. وفي إطار سعي الديوان الدائم والمستمر للتطوير والتحسين على أعماله بحثاً عن تحقيق الغاية التي أنشئ من أجلها، وانتقل في مراحل متتالية، وبجهود سابقة ومترابطة سعينا للبناء عليها من تدقيق التفاصيل والتركيز على النفقات إلى النهج التصحيحي في تقييم نظم الرقابة الداخلية والفصل بين اختصاص الرقابة الخارجية ووحدات التدقيق الداخلي، ومن ثم السعي الحثيث إلى رسم آليات واضحة للتدقيق من حيث النطاق والمسؤوليات، وابتعاد الديوان عن أسلوب الرقابة التقليدية المتمثلة في تصيد أخطاء الإدارة العامة، إلى توضيح مسؤولية الديوان وبما يتوافق والمعايير الدولية في ضمان سلامة النشاط المالي وحسن استخدام المال العام في الأغراض التي خصص من أجلها، وضمان النزاهة والشفافية في الأداء العام، وتعزيز المصدقية والثقة بالسياسات المالية والإدارية والاقتصادية لمؤسسات الدولة.

الاخوات والاخوة الكرام،،

إن قدرة الديوان على إحداث الفارق في حياة المواطنين تعتمد على قدرته في تمكين القائمين على إدارة القطاع العام من الاضطلاع بمسؤولياتهم في الاستجابة لنتائج الرقابة والتوصيات، واتخاذ الإجراءات التصحيحية المناسبة، والإبلاغ عن نتائج الرقابة بالنشر، وبالتالي تمكين الجمهور من مساءلة هيئات القطاع الحكومي والقطاع العام، وضمان التجاوب مع البيانات المتغيرة والمخاطر الناشئة، والتواصل الفعال مع أصحاب المصلحة، بالإضافة إلى تعزيز دور الديوان كمصدر موثوق، لدعم التغيير المفيد في القطاع العام. إن إعادة النظر في مكانة ديوان الرقابة وأدائه باعتباره الجهاز الأعلى للرقابة في فلسطين، وفي علاقته بمحيطه القريب والبعيد، كانت وما زالت محلاً للجهد الذي يبذله الديوان، وهو أمر يتطلب أن يكون الديوان القدوة والمثال في تبني معايير الاستقلالية والشفافية والمساءلة، وأن يكون الديوان نفسه مساءلاً ومسؤولاً، وأن يُمنح السلطة والمرونة الكافيتين في إدارة أعماله وتقدير ميزانيته وأوجه الإنفاق منها، وإدارة شؤون موظفيه ضمن قواعد الحوكمة الرشيدة، التي تعزز جدوى الديوان ومصدقيته، كي ينخرط بشكل مضمون وفعال في تعزيز مبادئ الشفافية والمساءلة والنزاهة في القطاع العام، وترسيخ دوره وموقعه في مشهد الحوكمة وبناء نظام النزاهة الوطني، وهذا يتطلب دعم استقلاليته الكاملة ضمن قواعد الاستقلالية الصحيحة، لا المنافع المالية، وإقرار مشروع قانون الديوان الذي ما زال قيد البحث منذ سنوات على ما تقدم من قواعد.

الاخوات والاخوة الكرام،،

لقد انتهى ديوان الرقابة المالية والإدارية من إعداد التقرير السنوي للعام 2016، وسنعمل على نشره للاطلاع العام بعد إصداره وتسليمه للجهات الرسمية وفقاً للقانون، وإنني أخص لكم الكريمة ما جاء في هذا التقرير، موجهاً الشكر والتقدير لكادر الديوان الذين عملوا بجهد دؤوب وبخطى حثيثة لتحقيق هذا الإنجاز المتميز.

أصدر الديوان خلال العام 2016م ملتزماً بخطة السنوية (114) تقريراً رقابياً، بالإضافة إلى إصدار (5) تقارير رقابة أداء وتقارير (2) رقابيين حول تكنولوجيا المعلومات.

لقد راعى الديوان في مجمل تلك التقارير التي أصدرها العمومية والرقابة على الخدمات المقدمة، تحقيقاً للأهداف التي اختارها لنفسه، بما يتوافق ومعايير التدقيق الدولية.

وقد توزعت التقارير وفقاً للقطاعات الرقابية على النحو الآتي:

- (8) تقارير عن قطاع الاقتصاد من أهمها:

1. تقرير الحساب الختامي، حيث يعتبر تقرير الديوان حول الحسابات الختامية للدولة من اهم التقارير التي يعدها وينجزها بشكل دوري، كما انتهى الديوان مؤخراً من تدقيق الحساب الختامي للعام 2012. وتجدر الاشارة الى أن وزارة المالية أعدت الحساب الختامي لأول مرة خلال العام 2010 عن السنة المالية 2008، ولحرصنا المشترك على تقليص الفجوة في اعداد الحسابات الختامية لتصبح أكثر فاعلية، ولتحقيق الجدوى من اعدادها وتدقيقها، عُقدت مجموعة من اللقاءات المشتركة بالإضافة الى التعاون المستمر ما بين الديوان ووزارة المالية والبنك الدولي، لإصدار الحسابات الختامية في وقتها.

2. تقرير الشركات الحاصلة على إعفاء استثماري خلال الأعوام 2012-2014م.
3. تقرير جلسات ومكافآت مجالس الإدارة في عدد من المؤسسات الفلسطينية في العام 2014م - (15) تقريراً عن قطاع الحكم(المدني والامن) من أهمها:

1. تقرير مخالفات السير المحررة خلال العام 2015
2. تقرير علاوة المخاطرة في دولة فلسطين

- (14) تقريراً عن قطاع الخدمات الاجتماعية والثقافية من أهمها:

1. تقرير حول دور وزارة التربية والتعليم العالي في الاشراف على المدارس الخاصة.
2. تقرير حول أعمال موسم الحج للعام 2015/ وزارة الأوقاف والشؤون الدينية.
3. تقرير حول أعمال التأمين الصحي/ وزارة الصحة.

- (15) تقريراً في قطاع البنية التحتية من أهمها:

1. تقرير أعمال هيئة التقاعد الفلسطينية للسنة المنتهية في 2014/12/31.
2. تقرير الشركة الوطنية لنقل الكهرباء.
3. تقرير مجلس تنظيم قطاع الكهرباء.

- (43) تقريراً عن قطاع الحكم المحلي، من أهمها:

1. تقرير تدقيق التعيينات في 10 هيئات محلية عن العام 2015.
2. تقرير تدقيق المشاريع في 10 هيئات محلية عن العام 2015.
- (19) تقريراً عن قطاع المنظمات والمؤسسات غير الحكومية من أهمها:

1. تقرير مؤسسة رعاية أسر الشهداء والجرحى.
2. تقرير الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان "ديوان المظالم".

الاخوات والاخوة الكرام،،

تعزيراً للاقتصاد والكفاءة والفعالية في العمل المؤسسي، توسع الديوان في اجراء رقابة الأداء، من خلال إنشاء إدارة متخصصة لرقابة الاداء بتعاون مشكور مع مكتب التدقيق السويدي وبدعم مستمر من الاتحاد الاوروبي، وكان من أهم تقارير رقابة الأداء الصادرة عن الديوان خلال العام 2016:

1- تقرير حول دور الجهات المختصة في متابعة الملفات الضريبية لأصحاب المهن الحرة.
2- تقرير حول أداء وزارة الزراعة ومديرياتها في إدارة مشروع تخضير فلسطين.
3- تقرير إدارة الدولة للمباني الحكومية في القطاع المدني.
4- تقرير صيانة الاجهزة الطبية.
5- تقرير الصحة المدرسية.

الاخوات والاخوة الكرام،،

ورد الى الديوان (485) شكوى خلال العام 2016، وقد بلغ ما تم متابعته منها (463) شكوى، ولا يزال العمل جارياً على متابعة ما يرد الى الديوان من شكاوى.

كما قام الديوان بإحالة (24) تقريراً رقابياً تتضمن شبهات فساد إلى هيئة مكافحة الفساد والنيابة العامة

للتحقيق واستكمال الاجراءات القانونية، منها (18) ملفاً بناءً على طلب من هيئة مكافحة الفساد.

ولقد قام الديوان بتنفيذ (43) مهمة لمتابعة تنفيذ توصيات الديوان لدى الجهات الخاضعة، حيث تم من خلالها التأكد من الاجراءات المتخذة من قبل الجهات الخاضعة للرقابة في تنفيذ (841) توصية جوهرية، وتبين الالتزام بتنفيذ (492) توصية من اجمالي التوصيات التي تم متابعتها بنسبة تنفيذ بلغت (59%)، في حين لم تلتزم تلك الجهات في تنفيذ او اتخاذ اجراءات تصويبية ل (349) توصية، بنسبة (41%) من التوصيات التي تم متابعتها.

لقد عملنا على التجاوب في حدود اختصاص الديوان مع كافة الطلبات التي وردت اليها من المؤسسات الحكومية الرسمية والمؤسسات العامة، وتعبيراً عن ثقة الجهات الخاضعة بأليات عمل الديوان وحياديته والمهنية العالية التي يتمتع بها موظفو الديوان، فقد تلقى الديوان عدداً من الطلبات لإجراء فحص والتدقيق في العام 2016، منها (120) طلباً وردت من هيئة مكافحة الفساد تم تزويدها بنتائج المتابعة ل (112) طلباً، كما ورد (117) طلباً من مجلس الوزراء تم تزويده بنتائج (103) طلبات.

وختاماً، كل الشكر والتقدير لكافة قطاعات الوطن على تعاونهم الجاد مع الديوان، كما وأجدد شكري وتقديري العميق لكافة الحاضرين والمتحدثين، وأتمنى لكم جميعاً كل التوفيق في مداوراتكم ومناقشاتكم. ومعاً نبني دولة المؤسسات والقانون والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته